# دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

**د. أحمد زكريا صيام**

**جامعة البلقاء التطبيقية -الأردن-**

**الملخص**: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة عمان العاصمة وتم اختيار عينة عشوائية قدرها (120) مالكا، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة لتحقيق اهداف الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة، وجود اسباب تدعو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين ومن بينها عدم توافر ضمانات لهذه المشروعات، ووجود دور للإيجار التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تخفيض تكاليف التمويل وتغطية النفقات الإنتاجية، كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي مثل عدم كفاءة اصحاب هذه المشروعات، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

**الكلمات الدالة**: التأجير التمويلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المالكين، تكاليف التمويل.

**أولا: تقديم**

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، . حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدورها الحيوي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى ه أن دعم وتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعدها في إنجاز أهدافها الرئيسة المتمثلة في تشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمختلف مستويات المهارات وزيادة الدخل والمستوى المعيشي للفرد ولكي تقوم هذه المشروعات بالدور التنموي المنشود لابد لها من التصدي للعقبات التي تتعرض لها، والتي من اهمها عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، وعدم مقدرتها على توفير الضمانات الكافية التي تتطلبها البنوك التقليدية وعلى ضوء ذلك يشكل التمويل إحد أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك هناك

ضرورة للبحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملاءمة وفي متناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه البدائل التأجير التمويلي.

**مشكلة الدراسة**

تشكل المشروعات الصغيرة بمثابة العمود الفقري للهيكل الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية ،نظرا للدور الذي تلعبه في رفع معدل النمو الاقتصادي، وخلق فرص التشغيل وتقليص معدلات البطالة، وتخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى التنمية المحلية والإقليمية وتواجه المشروعات الصغيرة صعوبات متعددة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لعدم قدرة مالكيها بتقديم الضمانات اللازمة للبنوك التقليدية ومن هنا فقد برز التأجيل التمويلي كإحد الحلول وعلى ضوء ما سبق يمكن معالجة موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتأجير التمويلي من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

ما دور التأجير التمويلي في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

1.**أهداف الدراسة**:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية

* بيان اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان النامية وما تحققه من تطور وتنمية في جميع الميادين.

* تحديد مساهمة التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة القطاعات الاقتصادية.

* بيان مدى ملاءمة التأجير التمويلي لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

* التعرف على الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التأجير التمويلي في التمويل

2.**أهمية الدراسة**:

ترجع أهمية الدراسة إلى الاهتمام الدولي بنشاط التأجير التمويلي من خلال إصدار العديد من معايير المحاسبة التي توضح المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وكيفية الإفصاح عنها؛ كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تتناول تأثير قرارات التأجير التمويلي في الأداء المالي للشركات المستأجرة على مستوى البيئة الأردنية.

3.**اهداف الدراسة**:

تهدف هذه الدراسة بصورة أساسية إلى بيان اثر التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين.

4.**مجتمع الدراسة وعينتها**:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم التأجير التمويلي في الحصول على الأصول الرأسمالية إذ تم توزيع( 120 ) استبانة على مالكي المشروعات الصغيرة تم اختيارهم عشوائيا.

5.**البيانات الثانوية**:

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري و الدراسات السابقة، تم توزيعها على افراد عينة الدراسة وتكونت الاستبانة من قسمين اشتمل

الأول على البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة ) أما القسم الثاني فقد اشتمل على العبارات التي تقيس دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة ) وفقا للأوزان التالية ( 5،4،3،2،1) على التوالي.

6.**أساليب تحليل البيانات**:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

* الإحصاء الوصفي :حيث تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات للتعرف إلى خصائص افراد عينة الدراسة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة.
* تم استخدام اختبار T-test لاختبار فرضيات الدراسة.
* الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان للمتغير المستقل تأثير في المتغير التابع، ومدى الارتباط بينهما، واتجاه هذه العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون.

7.**فرضيات الدراسة**:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى**

Ho1: لا تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التأجير التمويلي في الحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ انشطتها من وجهة نظر المالكين.

**الفرضية الثانية**

Ho2: لا يوجد دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن من وجهة نظر المالكين.

**الفرضية الثالثة**

Ho3: لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن صعوبات في الحصول على التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين.

**ثانيا الإطار النظري**:

1.**مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل فيها من 20-100 فرد والمتوسطة تلك التي يعمل فيها من 101 إلى 500 فرد اما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات صغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل فيها ما بين 10 إلى 99 عامل (ابو موسى، 2007) عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل فيها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، بينما المشروعات المتوسطة فهي تلك التي يعمل فيها حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار.(Aygagari et al,2003,p2) وقد ميز البنك الدولي في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

أ -المشروعات الصغيرة جدا: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000دولار أمريكي.

ب المشروعات الصغيرة :هي التي تضم أقل من 50 موظفا، ولا يتعدى إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية 03 ملايين دولار أمريكي.

ج -المشروعات المتوسطة :وهي التي تضم أقل من 300 موظف، ولا تتعدى أصولها وحجم مبيعاتها السنوية 15 مليون دولار أمريكي.

وقد صنفت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق فئة حجم العمالة) على النحو التالي، اذ اعتبرت المشروعات التي يعمل بها من 1-4 عمال مشروعات صغيرة جدا بينما اعتبرت المشروعات التي يعمل بها من 5- 19 عاملا مشروعات صغيرة واعتبرت المشروعات التي يعمل فيها من 20-49 عاملا مشروعات متوسطة.(عنبه، 2002، ص16)

وقد عرّف المشرّع الأردني التأجير التمويلي في القانون رقم ( 16 ) لسنة 2002 بأنه "العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور مقابل" بدل إيجار "يدفعه للمؤجر على أن يتحمل المستأجر أي مخاطر تتعلق بالمأجور."

وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

* **زيادة فرص العمل الجديدة التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة**: حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في توفير فرص العمل والتوظيف.(بشارات، 2008، ص31)

* **سهولة الانتشار والتأسيس**: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها. (العطية، 2002، ص43)

* **سهولة الإدارة**: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل لمشروعات وسهولة إقناع العاملين والعملاء بها. كما أن مالك المشروع في الغالب هو مديره إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية. (بشارات، 2008، ص32)

* **المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات**: للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التأقلم اذ أنها تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات البيئية الخارجية والمرونة في مجال الإنتاج من حيث الكم والنوع وبرامج التسويق مما يجعلها أسرع استجابة لحاجات السوق.(العطية، 2002،ص24)

* **انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة**: لا تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تكنولوجيا معقدة اذ ان التقنية المستخدمة بسيطة.

* **الاعتماد على السوق المحلي**: ترتبط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه، وهذا يدوره يعطي المشروع خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين وسبل إشباع حاجاتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجاتهم.

* **استغلال الطاقة الإنتاجية**: تستغل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطاقة الإنتاجية نظرا لتوافر السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية، وهذا يرفع من الكفاية الإنتاجية ويساعد في تحقيق أقصى ربح ممكن.(بشارات،2008،ص 33)

* **انخفاض تكلفة العمالة**: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض تكلفة العمالة فيها لكونها لا تحتاج إلى مهارات عالية

* **المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكملة وداعمة للمشروعات الكبيرة**: تقوم المشروعات الصغيرة بتصنيع بعض المكونات لحساب المشروعات الكبيرة، كما هو الحال في الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الالكترونية. (بشارات،2008،ص 34)

* **اختلاف أنماط الملكية**: يغلب على ملكية المشروعات الصغيرة و المتوسطة الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وهو نمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي يتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارة متميزة.

2.**مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

تعتبر مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، وتحول بينها وبين تحقيق دورها في توفير فرص عمل والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ككل، حيث يشكل توفر رأس المال اللازم شرطا أساسيا لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تحتاج إلى رأس مال جاري يساعدها في الاستمرار بالعمل على مدار العام مرورا بمرحلة التأسيس وبمرحلة التشغيل، والتجديد والنمو أو الإحلال والتوسع وعليه فان مشكلة التمويل تعتبر أولى وأهم المشكلات المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم، وتكمن الصعوبات في عدم قدرة هذه المشروعات على زيادة رأسمالها، سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان البنكي مقابل منح الضمانات اللازمة للبنوك أو المؤسسات التمويلية (ابراهيمي، 2006).

3.**مفهوم التأجير التمويلي**

يطلق على التأجير التمويلي العديد من المصطلحات فهناك من يطلق عليه الائتمان التجاري او التمويل بالاستئجار أو التمويل التأجيري أو الإيجار التمويلي وغيرها من المسميات ومهما اختلف هذه التسميات إلا أنها تتفق في العناصر الأساسية المكونة له، على اعتباره مصدراً تمويلياً مبتكراً وحديثاً نسبياً، يوفر للمشروعات الاستثمارية أصولاً رأسمالية إنتاجية لآجـــال طويلة، عن طريق التأجير، ودون الحاجة إلى شرائها، أو تملكها، وتحمل تبعات تمويلها. وهذا يحقق للمستأجر؛ ميزتين هما : سرعة الحصول علـــى الأصـــول الرأســـمالية الإنتاجية المطلوبة للتشغيل، والانتفاع بها. وزيادة الاستثمارات، وذلك من خلال تخفيف الأعباء على الموارد المالية للعميل المستأجر، وتوفيرها للاستخدامات الأخرى بالمشروع. في حين توفر للمؤجر ميدانا واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة ( المشوخي،2003)

ويعرف التأجير التمويلي بأنه " عقد يمنح من خلالـــه مالـــك الأصول للمستأجر حق استخدام الأصول الإنتاجية، والإحتفاظ بالأرباح مدة زمنية متفقاً عليها تـــراوح عادةً بين 6-10 سنوات، أو أكثر، مقابل دفع إيجار، عادة ما يبلغ إجمالي القيم الإيجارية المدفوعـــة

خلال مدة العقد، معظم، أو كامل تكلفة الأصل محل الإيجار، فضلاً عن هامش ربحي مناسب للمؤجر" ( الرشيد، 2007).

وقد تنامت ظاهرة التأجير التمويلي لدى المشروعات الصغيرة حيث يمكن القيام باستئجار أصل لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بفترة زمنية معينة. و لتأجير الأصول عدد من المزايا والمساوئ، فهي تساعد المشروعات الصغيرة على استخدام الأصل دون الحاجة إلى الدفع مسبقا، غير أن تكلفة الاستئجار تكون عادة أعلى من تكلفة الاقتراض المباشر لشراء أصل ما، كما أن المزايا الضرورية أقل نسبيا، ورغم ما للإيجار من مزايا إلا أن هناك صعوبات فنية وتشريعية تواجه تطبيق التأجير التمويلي في عدد من الدول النامية، التي لم تضع لحد الآن الإطار التشريعي الملائم الذي يعالج القضايا المتعلقة بعقود إيجار الأصول، فضلا عن عدم وضوح المعايير المحاسبية المتعلقة بموضوع إيجار الأصول وعدم وجود الحوافز الضرورية التي تشجع على اللجوء إلى الإيجار لتمويل الأصول على المدى البعيد.

ويعتبر التأجير التمويلي إحد أهم الصيغ الاستثمارية وأكفأها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، نظراً إلى طبيعته، وسهولة تطبيقه، واستجابته للإحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية، خاصة انه يعتبر بديلاً جيداً لها في حالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي، فبدلاً من لجوء المشروعات إلى الاقتراض من البنوك، أو أسهم جديدة، أو البحث عن شركاء جدد، لأنه يقدم تمويلا كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها، وهذا لا يتوفر في الأساليب التمويلية الأخرى( ايوب،2007،) وبناء على ما سبق فان أهمية التأجير التمويلي تكمن في المميزات والتسهيلات التي يقدمها للمستأجر وللمؤجر فالمستأجر يستطيع الحصول على تجهيزات رأسمالية حديثة لنشاطها الإنتاجي دونا لحاجة إلى تملكها، وبذلك لا يقوم بتجميد جزء كبير من رأس ماله، كما ان التأجير التمويلي يسهل عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التقني، مما يسهم في زيادة قدرة المستأجر التنافسية ويساعده على تجنب مخاطر التقادم الفني للأصول الرأسمالية ويساعد المشروعات المستأجرة على الوجود المستمر في كل من السوق المحلية والعالمية. هذا فضلا عن اتاحة الفرصة للمستأجر لسداد إيجار الأصول الرأسمالية من عوائد الإنتاج، اما بالنسبة للمؤجر فان التأجير التمويلي يوفر مجالاً واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة، ويخفف العبء الضريبي كما ان أجير الأصل يعتبر أفضل من البيع بالتقسيط نظراً إلى سهولة تطبيقه. كما يعمل على إلى زيادة مبيعات الأصول المؤجرة، بسبب توافر بعض المستأجرين الراغبين في اقتنائها بعد تجربتها، واستخدامها. ( عبد العزيز، 2000).

1.3**أشكال التأجير التمويلي**:

**التأجير الرأسمالي**: وهو تأجير يحول جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، لان المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية نتيجة استعمال الأصل الذي تم استئجاره خلال العمر الإنتاجي للأصل مقابل التزامه بدفع مبلغ مقابل ذلك الحق ولدى بداية عقد الايجار، يعترف المستأجرون بعقود الإيجار التمويلية كأصول والتزامات في ميزانيتهم العمومية بمبالغ متساوي القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة (عقل، ،2006)

وفي التأجير الرأسمالي يمتد عقد التأجير على معظم حياة الاصول المفيدة و هذا يعني أن التأجير التمويلي هو الاقتصادي المعادل لشراء الاصل من المؤجر على اساس شروط

ائتمانية . ويستنتج من ذلك ان التأجير التمويلي يصف عقود لتأجير، التي لها أصل مؤجر إلى الميزانية العمومية للمستأجر ونتيجة لذلك فهو تمويل للميزانية . Grinblatt, and ) Titman,2002)

**التأجير التشغيلي**:

الايجار التشغيلي هو عبارة عن عقد تجاري قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصول المؤجرة ؛ وعادة تراوح بين 10-6 سنوات، بسبب توقعات المستأجر، لإحتمالات ما قد يطرأ من تغيرات فنية على الأصل، (عثمان، 2011، ص611) والايجار تشغيلي هو اتفاق للحصول على خدمات لأصل لفترة زمنية التي تمثل عادة جزءا صغيرا من الحياة المفيدة للأصل. و في في نهاية هذه الفترة يمكن تميد او عدم تمديد الايجار . وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية الموضوعية ستبقى المؤجر في نهاية مدة الاستئجار. (Grinblatt, and Titman,2002 ) .

2.3**أسباب استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويلي**:

وفقا لنتائج دراسة حديثة ,(Oxford Economics, 2011) فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المتوسط لديها مجموعة متنوعة من الأسباب لقرار استئجار إحد الأصول). ومع ذلك، فإن السبب الرئيسي يبدو لاعتبارات السعر (سعر التأجير بالنسبة إلى أشكال التمويل الأخرى). تصبح أهمية مختلف الاسباب مختلفة لاستخدام التأجير أكثر وضوحا عند النظر في مختلف فئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، فان المشروعات متوسطة الحجم تستخدم التأجير بسبب اعتبارات السعر، تحسين إدارة التدفقات النقدية وعدم وجود الحاجة إلى تقديم ضمانات. وفي المقابل، فان الاسباب الرئيسية لاستخدام التأجير التمويلي بالنسبة للمشروعات الصغيرة للاستفادة من المزايا الضريبية بجانب اعتبارات السعر. الايجار التشغيلي

4. **الدراسات السابقة**:

هدفت دراسة ( Suzanne، et al, 2013 ) إلى التعرف إلى كيفية تأثير الملكية العائلية في القرار الاستراتيجي لشراء أو استئجار الأصول. وبشكل أكثر تحديدا، التعرف إلى اثر الملكية العائلية ميل المشروعات إلى التأجير التمويلي. وقد تم تضمين المحددات المالية (النمو، الرافعة المالية، والسيولة) واثرها على هذه العلاقة وتفاعلها مع الملكية العائلية في نموذج الدراسة . وقد اشارت النتائج إلى أن الشركات العائلية المدرجة تؤثر في القرارات الاستراتيجية التي تنطوي على الاستثمار طويل الأجل. كما اشارت أيضا إلى الفرق بين الشركات العائلية وغير العائلية وكذلك بين الشركات برئيس تنفيذي من العائلة ومؤسس وحيد يؤدي إلى قرارات استراتيجية وسلوكيات مخاطرة مختلفة. كما بينت النتائج ان الشركات العائلية تبدو أقل عرضة للتأجير التمويلي من وجهة نظر المؤجر، إلا عندما تكون مديونة وفرص نمو عالية النمو او الحفاظ على السيولة.

اشارت دراسة (Ashok. 2012 ) إلى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهندية تواجه عقبة رئيسية عقبة في النمو نتيجة افتقارها إلى الوصول إلى التمويل الكافي. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى القضايا الرئيسية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، مثل التباين في المعلومات التي تواجه البنوك وفعالية التدابير مثل الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان الإقراض كافا لمعالجة قضايا المعلومات أو أن

الإقراض يجب أن يستند على العلاقة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام جميع المعلومات المتوفرة؛ وسواء كان لحجم وأصل للبنك اثرا على اتاحة الائتمان إلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت دراسة Ladislav and, Ján ,2012 ) إلى تقييم إمكانيات تمويل المشروعات، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية . كما هدفت إلى تحديد وتقييم امكانيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الأنشطة التجارية، واما الاهداف الجزئية فقد تمثلت في تحديد العوامل التي تحدد اختيار أشكال التمويل، وتحليل أشكال تمويل الأعمال و أظهرت النتيجة للأبحاث أن قرار نموذج التمويل يحدد بشكل أساسي إحتياجات العمل الفعلي، والقدرة على الوصول إلى الموارد الخارجية، وبالتالي تكاليف الفائدة هدفت دراسة عثمان، (2011)، إلى بيان أهمية اللجوء إلى أسلوب التأجير التمويلي في قطاع النقل بالسكك الحديدية من اجل العمل على تحديث هياكلها الأساسية. وقد توصلت إلى أن التأجير التمويلي يوفر للدول، وخاصة النامية، مصدراً تمويلياً متفرداً، وأقل تكلفة من المصادر التمويلية الأخرى، للحصول على التجهيزات الرأسمالية الحديثة دون ان تتحمل هذه الدول ثمن أصول غالية.

وأجرى بارود (2011) دراسة هدفت إلى معرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، وقد وجدت الدراسة أن المؤسسات والشركات التمويلية معنية بالمعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة، وهذا الأسلوب مع سياساتها الداخلية كما وجدت أن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي، ووضعه في حيز التنفيذ يقف عائقاً أمام تطبيق هذا النظام والتداول به، كما بينت انه لا يوجد د إعفاءات ضريبية وجمركية كحافز في حال العمل بأسلوب التأجير التمويلي، وذلك لتشجيع هذا القطاع على الازدهار.

أشارت دراسة (Alrubaie, 2008 ) إلا أنه على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للمشروعات الصغيرة في عملية التنمية في الدول النامية بما في ذلك الاقتصاد الليبي إلا أنها تعاني من الكثير من المشكلات الاقتصادية والادارية وتنظيم الإنتاجية والتسويق ومشكلات اخرى تتعلق بتقص المعلومات والعمل لتخفيف إجراءات الوصول إلى التمويل العام بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. وقد حاول بنك التنمية الليبي فرع درنه لتمويل المشروعات الصغيرة الا انه واجه الكثير من المشكلات ومن اهمها الروتين وتكرار افكار المشروعات المقترحة للتمويل وقلة الابداع ومهارات ادارة التسويق لدى المسئولين عن ادارة المشروع ونقص التنسيق بين مؤسسات الدعم الفعلي للمشروعات الصغيرة وعدم وجود العلاقة بين الاقراض للمشروعات الصغيرة والبرامج التدريبية بما في ذلك العمل على تحسين ادائها وعدم نجاح تقليل مخاطر الفشل وخلق التمويل للتنمية الحقيقة إن ونقص الجدية في توظيف المقترضين للأموال وسعي بعض المقترضين للحصول على الاموال من خلال الغش والتزوير وتقديم وثائق وفواتير مزورة ونقص سلامة السندات المقدمة للدفع بالتقسيط من قبل المقترضين و تأكل رأس المال للإقراض الذي ادى إلى تغيير تمويله.

هدفت دراسة (Al- Shiab, and Bawnih، 2008) إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل، واستخدمت الدراسة

الاستبانة لجمع البيانات وتوصلت إلى وجود محددات متعلقة بالتشريعات، وغياب الحوافز المشجعة لتطبيق نظام التأجير التمويلي والتعامل به من قبل الشركات الأردنية.

هدفت دراسة (Thorsten Beck, and Asli, 2006) إلى تقديم بحث حول وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من القطاع الخاص في الدول المتقدمة والنامية وقد سلطت الدراسات الخارجية على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية واشارت إلى وجود دليل قوي على ان المشروعات الصغيرة تواجه قيود نمو كبيرة فضلا عن وصول قليل إلى مصادر التمويل الخارجية الامر الذي يفسر ضعف مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو. تساعد التمية المؤسسية والمالية في تخفيف قيود المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزيد من امكانية وصولها إلى التمويل الخارجي. ويمكن ان يكون التأجير التمويلي مفيدا في تسهيل الوصول إلى التمويل حتى في غياب المؤسسات المتطورة.

وهدفت دراسة عاشور وغربي، (2006) إلى التعرف إلى الائتمان التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن وقد توصلت الدراسة إلى ان التأجير التمويلي هو أنسب التقنيات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل عديدة، وعلى رأسها المشاكل المالية الحادة الناتجة عن عدم قدرتها على تمويل نفسها ذاتياً، وندرة الضمانات اللازمة للحصول على القروض المصرفية.

هدفت دراسة حموي (2005) إلى تأكيد الإمكانية الإيجابية لتطبيق هذا النموذج التمويلي على الاستثمارات كأساس بديل للاقتراض وشراء الأصول الثابتة، واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات التي عنيت بمسائل التمويل ومصادرها والاستناد إليها وتوصلت الدراسة إلى ان الاستئجار التمويلي أصبح من أهم مصادر

التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية، والتي كانت عاجزة عن الحصول على

التمويل بشقيه العيني أو النقدي اللازم لتلك المشاريع

**ثالثا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات**

**جدول 1 توزيع أفراد الدراسة حسب المؤهل العلمي**

| المتغير | الخيارات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| المؤهل العلمي | دبلوم فأقل | 80 | 66.7 |
| | بكالوريوس | 30 | 25 |
| | دبلوم عالي | 10 | 8.3 |
| طبيعة العمل | صاحب المشروع | 70 | 58.3 |
| | موظف | 50 | 41.7 |
| سنوات الخبرة | اقل من 5 سنوات | 50 | 41.7 |
| | 5- إلى اقل من 10 سنوات | 60 | 50.0 |
| | 10-الى اقل من 15 سنة | 102 | 8.3 |
| حجم المشروع | صغير | 85 | 70.8 |
| | متوسط | 35 | 29.2 |

تشير نتائج الجدول السابق أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة هم من حملة دبلوم فاقل، إذ بلغت نسبتهم (66.7%)، ثم تلتها نسبة أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس اذ بلغت نسبته 25% واخيرا نسبة حملة الدبلوم العالي إذ بلغت 8.3% كما تشير إلى أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة هم من اصحاب المشروعات اذ بلغت نسبتهم (58.3%)، ثم تلتها فئة العاملين في المشروع اذ بلغت نسبتهم (41.7%) وتشير إلى أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة هي لذوي الخبرة من 5 سنوات إلى اقل من10 سنوات، إذ بلغت نسبتهم (60%)، ثم تلتها نسبة أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة اقل من 5 سنوات والبالغة نسبتهم (41.7%)، ثم تلتها نسبة أفراد من ذوي الخبرة 10 إلى أقل من 15 سنة حيث بلغت نسبتهم (8.3%). كما تشير نتائج الجدول إلى أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة من حيث حجم المشروع بلغت نسبتهم (70.8%)، أما نسبة حجم المشروعات المتوسطة فقد نسبتهم (29.2%) .

***الفرضية الأولى**:

Ho1: لا يوجد أسباب لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين.

***الفرضية الثانية**:

Ho2: لا يوجد دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من وجهة نظر المالكين.

***الفرضية الثالثة**:

Ho3: لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن صعوبات في الحصول على التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين

**جدول 2 : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بأسباب استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويلي**

| السؤال | نص السؤال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | التغطية الكاملة للنفقات المطلوبة | 3.50 | .83406 | 4 |
| 2 | سهولة الأجراءات في الحصول على الاصول المطلوبة | 3.33 | 1.04950 | 6 |
| 3 | انخفاض الأسعار مقارنة مع اساليب التمويل الاخرى | 3.58 | .77553 | 3 |
| 4 | تحسين إدارة التدفقات النقدية للمشروع | 13.7 | .75060 | 2 |
| 5 | غياب الحاجة إلى تقديم ضمانات | 23.9 | .65386 | 1 |
| 6 | الحصول على الاعفاءات الضريبية | 303. | .90790 | 7 |
| 7 | انخفاض الاعباء المالية | 3.50 | .93250 | 5 |

يشير الجدول رقم (2) إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس اتجاهات عينة الدراسة حول اسباب استخدام التأجير التمويل من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت ما بين (3.30 – 23.9) وأن العبارة رقم (5 ) والتي تنص على أن " غياب الحاجة إلى تقديم ضمانات " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (6 ) والتي تنص على أن " الحصول على الاعفاءات الضريبية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من المتوسط الافتراضي (3).

**جدول 3: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بدور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

| السؤال | نص السؤال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة |
|---|---|---|---|---|
| 8 | يحد من التزام المستأجر باي نفقات مسبقة | 3.96 | .80645 | 4 |
| 9 | يوفر على المستأجر تكاليف شراء اصول إنتاجية | 4.13 | .85019 | 2 |
| 10 | يقلل من تجميد جزء من اموال المستأجر | 4.08 | .71728 | 3 |
| 11 | يوفر للمستأجر سيولة نقديةلاستخدامها في اغراض اخرى | 4.04 | .55003 | 4 |
| 12 | يخفص من تكاليف التمويل | 4.17 | .56466 | 1 |
| 13 | يسهل في الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة | 3.33 | .86811 | 7 |
| 14 | يدعم راس مال المشروعات الصغيرة والمتوسطة | 3.92 | .71728 | 6 |

يتبين من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس اتجاهات افراد عينة الدراسة المتعلقة بدور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة تراوحت ما بين ما بين (3.33 – 4.17 ) وأن العبارة رقم (12 ) والتي تنص على أن " يخفض من تكاليف التمويل " كانت هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم ( 13 ) والتي تنص على أن " يسهل في الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم ( 3 ).

**جدول 4:المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التأجير التمويلي**

| السؤال | نص السؤال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة |
|---|---|---|---|---|
| 15 | تواجه صعوبة في استخدام التأجير التمويلي | 4.19 | .637 | 1 |
| 16 | طول الأجراءات المتبعة في استخدام التأجير التمويلي | 3.23 | 1.007 | 4 |
| 17 | غياب الثقة لدى المؤجرين | 3.04 | 1.122 | 5 |
| 18 | ارتفاع كلفة التأجير التمويلي | 2.51 | 1.285 | 6 |
| 19 | خوف المؤجرين من فشل المشروع | 3.42 | .974 | 3 |
| 20 | غياب كفاءة بعض اصحاب المشروعات | 4.13 | .537 | 2 |

يتضح من الجدول رقم ( 4 ) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس اتجاهات افراد عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التأجير التمويلي بين (2.51– 4.19 ) وأن العبارة رقم (15 ) والتي تنص على أن " تواجه صعوبة في استخدام التأجير التمويلي " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم ( 18) والتي تنص على أن " ارتفاع كلفة التأجير التمويلي " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( 3 ) باستثناء العبارة رقم (18).

**1.اختبار الفرضيات**

**الفرضية الأولى**

HO = لا يوجد أسباب لاستخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويلي

جدول 5

| T المحسوبة | T الجدولية | Sig. (ألفا) | نتيجة الفرضية العدمية |
|---|---|---|---|
| 3.344 | 2.087 | 0.003 | رفض |

استخدم البإحث اختبار One sample T- test ووجد من مطالعة نتائج الحاسب الآلي في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك فإن قيمة (ألفا) اقل من (0.05)، ووفقا لقاعدة القرار فإنه تم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني وجود اسباب لاستخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويل

**الفرضية الفرعية الثانية**

HO = لا يوجد دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين

جدول 6

| T المحسوبة | T الجدولية | Sig. (ألفا) | نتيجة الفرضية العدمية |
|---|---|---|---|
| 4.041 | 2.087 | 0.001 | رفض |

استخدم البإحث اختبار One sample T- test ووجد من مطالعة نتائج الحاسب الآلي في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك فإن قيمة (ألفا) اقل من (0.05)، ووفقا لقاعدة القرار فإنه تم رفض الفرضية العدمية (Ho) وهذا يعني وجود دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة من وجهة نظر المالكين.

**الفرضية الثالثة**

HO = لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين

جدول 7

| T المحسوبة | T الجدولية | Sig. (ألفا) | نتيجة الفرضية العدمية |
|---|---|---|---|
| 4.564 | 2.087 | .000 | رفض |

استخدم البإحث اختبار One sample T- test ووجد من مطالعة نتائج الحاسب الآلي في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك فإن قيمة (ألفا) اقل من (0.05)، ووفقا لقاعدة القرار فإنه سيتم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البدية وهذا يعني ان المشروعات الصغيرة تواجه صعوبات في استخدام التأجير التمويلي

## 2.**النتائج والتوصيات**:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

- للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أسبابها الخاصة لاستخدام التأجير التمويلي في تمويل انشطتها ومن بين اهم هذه الاسباب غياب الضمانات المطلوبة وتغطية التأجير التمويلي لكافة النفقات المطلوبة.
- وجود دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين والتي من اهمها تخفيض تكاليف الحصول على التمويل.
-تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي والتي من اهمها غياب كفاءة اصحاب المشروعات.

وأوصت الدراسة بما يلي

- نظرا للدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل والحد من البطالة توصي الدراسة الجهات المعنية بالتمويل وضع سياسات معينة كفيلة بتأمين التمويل اللازم لهذه المشروعات
- زيادة الفرص امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التأجير التمويلي لتغطية نفقاتها الضرورية للإنتاج
- عقد دورات تدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشتمل على كافة الانشطة الادارية والتسويقية
- تشجيع شركات التأجير التمويلي الموجودة التي ترغب في العمل مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- انشاء صندوق مشترك وتمويله من قبل شركات التأجير التمويلي لاستخدامه كضمان لتغطية المخاطر المتوقعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقف عن السداد

**مراجع الدراسة:**


- ابراهيمي عبد الله (2006) **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة مشكل التمويل**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 شباط جامعة الشلف
- ابو موسى، عبد الحميد (2003) تجربة بنك فيصل الاسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الاسلامي السادس : **دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، عمان، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
- أيوب، سميرة إبراهيم(2007) **اقتصاديات النقل دراسة تمهيدية**، الإسكندرية، الدار الجامعية،
- بارود، إحمد توفيق.(2011). معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية- دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
- بشارات، هيا جميل ( 2008)، **التمويل المصرفي الاسلامي**، دار النفائس، عمان، الاردن
- حموي فواز صالوم(2005) مشكلات الاستئجار التمويلي Leasing وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**– المجلد 21- العدد الأول
- الرشيد، عادل محمود(2007) **إدارة الشراكة ين القطاعين العام والخاص**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عاشور، مزرق، ومحمد، غربي.(2006). الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. منشورات الملتقى الدولي، جامعة الشلف،الجزائر.
- عبد العزيز، سمير محمد(2000) **التأجير التمويلي: ومداخله المالية والمحاسبية الاقتصادية والتشريعية التطبيقية**، القاهرة، مطبعة الإشعاع الفنية
- عبد العزيز، سمير محمد، (2007). التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبة،الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية، مكتبة الاشعاع: الاسكندرية.
- عثمان، بسام إحمد، (2011)، النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث،
- العطية، ماجدة ( 2002) **ادارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، عمان
- عنبة هاله محمد لبيب (2002) **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ضل التحديات المعاصرة**، .المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة

- المشوخي، حمد سليمان(2003) **اقتصاديات النقل والمواصلات**، القاهرة، دار الفكر العربي.

- *Alrubaie Falah.(2008)* ***An Analysis Study to the problems of FInancing small projects With referenceto experience Libyan Development Bank in Darna city*** *MPRA Paper No. 8494,*
- *Al-Shiab Mohammad S, Shamsi Bawnih(2008), Determinants of Financial Leasing Development in Jordan ¤****Sudies in Business and Economic Journal, Qatar University****, Vol. 14, No. 2,*
- *Ashok Thampy(2010) Financing of SME firms in India Interview with Ranjana Kumar, Former CMD, Indian Bank; Vigilance Commissioner, Central Vigilance Commission****,IIMB Management Review*** *22, 93e101*
- *Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt(2003)" ¤Small and Medium Enterprises 7 Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research ¤Working Paper 3127 ¤August 2-3*
- *Grinblatt, Mark and Titman, Sheridan. "****Financial Markets and Corporate Strategy"****. 2nd ed.New York: McGraw-Hill Irwin, 2002, 523.*
- *Ladislav Mura, Ján Buleca,(2012) Evaluation of Financing Possibilities of Small and Medium Industrial Enterprises,* ***Procedia Economics and Finance*** *3 217 – 222*
- *Suzanne Landry ,Anne Fortin, and Antonello Callimaci (2013) Family firms and the lease decision,* ***Journal of Family Business Strategy*** *4 (2013) 176–187*
- *Thorsten Beck, and Asli Demirguc-Kunt (2006) Small and medium-size enterprises: Access to finance as a growth constraint,****Journal of Banking & Finance*** *30 ¤2931–2943.*